

Distr.: General
30 January 2008



القرار ١٧٩٨ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٢٩ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا (المشار إليهما أدناه بكلمة "الطرفان") وما ورد فيها من شروط، بما في ذلك على وجه الخصوص القرارات ١٣٢٠ (٢٠٠٠) و ١٤٣٠ (٢٠٠٢) و ١٤٦٦ (٢٠٠٣) و ١٦٤٠ (٢٠٠٥) و ١٦٨١ (٢٠٠٦) و ١٧١٠ (٢٠٠٦) و ١٧٤١ (٢٠٠٧) و ١٧٦٧ (٢٠٠٧)،

وإذ يشدد مرة أخرى على التزامه الراسخ بعملية السلام، وبالتنفيذ الكامل والعاجل لاتفاقي الجزائر العاصمة كأساس لعلاقات السلام والتعاون بين الطرفين، وإذ يشير إلى الفقرة ١٥ من المادة ٤ من اتفاق السلام المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1183) التي وافق فيها الطرفان على أن قرارات لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا بشأن تعيين الحدود وترسيمها هي قرارات نهائية وملزمة،

وإذ يعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، وإذ يرحب مرة أخرى بقبول الطرفين لقرار اللجنة المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وإذ يذكر أنه أقر بيان اللجنة المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وإذ يحيط علما بالتقرير السادس والعشرين للجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا المرفق بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/40)،

وإذ يشدد على أن الترسيم المادي للحدود بين إثيوبيا وإريتريا من شأنه أن يدعم التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للتراع بين الطرفين، وتطبيع علاقتهما،



وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، واستمرار حالة التوتر واحتمال تقلب الوضع الأمني في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وإذ يشدد على أن الطرفين يتحملان المسؤولية الرئيسية عن إنهاء هذا الوضع من خلال الإسراع بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليهما بموجب اتفاقي الجزائر العاصمة،

وإذ يعيد التأكيد مرة أخرى على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة وفقا لما نصت عليه الفقرات ١٢-١٤ من اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601) وإذ يشير إلى الأهداف المتوخاة من إنشاء تلك المنطقة، ولا سيما تهئية الظروف المفضية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع، وإلى التزام الطرفين باحترامها،

وإذ يشدد على أن مجلس الأمن ما زال ملتزما بدوره، لا سيما في ما يتعلق بالمساعدة في كفالة احترام الطرفين للالتزامات التي تعهدا بها بموجب اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601)، واتفاق السلام المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1183) والذي كانت الأمم المتحدة من الشهود عليه،

وإذ يثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، هي وأفرادها العسكريون والمدنيون، من أجل أداء واجباتهما رغم صعوبة الظروف،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/40)،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لفترة ستة أشهر لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

٢ - يكرر تأكيد دعوته لأن يتحلى الطرفان بأقصى قدر من ضبط النفس وأن يمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد بعضهما البعض بأي صورة، وأن يتجنبا الأنشطة العسكرية الاستفزازية، ويضعوا حدا لتبادل البيانات العدائية؛

٣ - يكرر تأكيد دعوته لإثيوبيا وإريتريا بأن تحافظا على التزامهما التام باتفاق وقف الأعمال القتالية، وأن تعمل على تهدئة الحالة، وذلك بطرق من بينها العودة إلى مستويات الانتشار التي كانت قائمة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

٤ - يشدد على أن إثيوبيا وإريتريا تتحملان المسؤولية الرئيسية بشأن تحقيق تسوية شاملة ودائمة للنزاع الحدودي، وتطبيع علاقتهما، ويطالب بأن تتخذا خطوات ملموسة على الفور لكي يتسنى إكمال العملية التي بدأت بموجب اتفاق السلام المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1183) وذلك بإتاحة الترسيم المادي للحدود، ويحثهما على تطبيع علاقتهما؛

- ٥ - يكرر تأكيد مطالباته لإريتريا بأن تسحب فوراً جميع القوات والمعدات العسكرية الثقيلة من المنطقة الأمنية المؤقتة، وأن توفر لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ما يلزمها لأداء واجباتها من سبل للوصول ومن المساعدة والدعم والحماية الضرورية، وأن ترفع فوراً ودون شروط مسبقة القيود المفروضة على البعثة؛
- ٦ - يكرر تأكيد دعوته لإثيوبيا بخفض عدد القوات العسكرية المرابطة في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة؛
- ٧ - يلاحظ مع بالغ القلق وصول إمدادات الوقود لدى البعثة إلى مستويات حرجة، ويطلب حكومة إريتريا باستئناف إرسال شحنات الوقود إلى البعثة فوراً أو السماح للبعثة باستيراد الوقود دون قيود، ويطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بالتطورات؛
- ٨ - يكرر دعوته الطرفين إلى التعاون الكامل مع البعثة بغية التعجيل بإعادة تنشيط عمل لجنة التنسيق العسكرية التي ما زالت تشكل محفلاً فريداً لمناقشة المسائل العسكرية والأمنية الملحة؛
- ٩ - يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام والمجتمع الدولي حالياً للعمل مع إثيوبيا وإريتريا لمساعدتهما على تطبيع علاقتهما، وتعزيز الاستقرار بين الطرفين، وإرساء الأساس اللازم للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للتراع، ويحث الطرفين على قبول المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام؛
- ١٠ - يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام حالياً من أجل تعيين ممثل خاص، في أقرب وقت ممكن؛
- ١١ - يعرب عن استعداده لإعادة النظر في أي تغييرات في ولاية البعثة في ضوء التطورات اللاحقة في تنفيذ اتفاقي الجزائر العاصمة؛
- ١٢ - يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، المنشأ عملاً بالقرار ١١٧٧ (١٩٩٨) والمشار إليه في المادة ٤ (١٧) من اتفاق السلام المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛
- ١٣ - يعرب عن عميق تقديره للبلدان المساهمة بقوات لإسهامها في عمل البعثة وتقانيها فيه؛
- ١٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.